(٢)

امبراطورية روتشيلد
والثورة الأمريكية

obeikan.com

يتساءل الكاتب وليم غاي كار في كتابه «أحجار على رقعة الشطرنج»، قائلاً: كيف استطاع الرجال الذين سيطروا على بنك انكلترا (يقصد ثروة الولايات المتفرقة التابعة للاستعمار البريطاني) أن يهيمنوا كذلك على التجارة والمبادلات والنظام النقدي في أمريكا التي كانت ما تزال ولايات ترزح تحت أقدام الاستعمار البريطاني..؟ لنفهم ذلك، لابد من العودة إلى البداية، عندما زار الرئيس الأمريكي بنجامين فرانكلين (١٧٠٦-١٧٩٠) انكلترا ممثلاً رواد إنشاء المستعمرات الأمريكية الذين كان فرانكلين واحداً منهم. ويضيف وليم غاي كار في الصفحة ٩٨ من وثيقة مجلس الشيوخ الأمريكي رقم ٢٣ ونقراً تقريراً كتبه روبرت ل. أوين، الرئيس الأسبق للجنة البنوك والنقد في الكونغرس الأميركي، عن مقابلة جرت بين شركاء روتشيلد وبنجامين فرانكلين حول ازدهار الحياة الاقتصادية في المستعمرات الأميركية، حيث قال فرانكلين: «الأمر بسيط، فنحن نصدر عملتنا بأنفسنا، ونسميها الأوراق المالية، كما أننا حين نصدرها نفعل ذلك بصورة تتناسب بمقدارها مع حاجيات الصناعة والتجارة لدينا». ولاحظ روبرت ل. أوين، أن إجابة كهذه لفتت أنظار الروتشيلديين إلى الفرصة الكبرى المتاحة لهم لجني الأرباح الطائلة، ما يتضح منه للوهلة الأولى سبب اللجوء إلى استصدار قانون يمنع المستعمرات من إصدار عملتها بنفسها وإرغامها على الاعتماد على المصارف المكلّفة بذلك.

ويتابع: «كان آمشل ماير روتشيلد[1] مقيماً في ألمانيا يدير منها أعماله ويمد الحكومة البريطانية بالجنود المرتزقة. وكان نفوذه كافياً لإعداد القانون المكتوب من بريطانيا بشأن إصدار النقد الأمريكي. وآمشل هذا هو ابن آمشل موسى باور، المتوفي عام ١٧٥٤، الذي درب إبنه على الصياغة والربا، حيث عمل كاتباً في مصرف أوبنهايمر. ونظراً لموهبته وحذاقته، كافأوه بإدخاله شريكاً جزئياً في المصرف، ثم ما لبث أن عاد إلى فرانكفورت ليدير مؤسسة والده التي كان يعلو بابها درع أحمر، يعرف هو دلالته السرية، وقرر حينذاك أن يتخذ اسماً جديداً لعائلته. وهكذا انبثقت الى الوجود عائلة روتشيلد «اليهودية».[2]

ويمضي وليم غاي كار في قصته عن امبراطورية المال والثروة اليهودية التي أرست معالمها عائلة روتشيلد ليقول: في العام ١٧٧٣، حين كان ماير روتشيلد في

---

(١) وليم غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج، دار النفائس ١٩٩٠، بيروت، ص ٢١ وما يليها.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٦.

الثالثة والثلاثين من عمره، دعا للقائه في فرانكفورت (١٢) رجلاً من كبار الأغنياء المتنفذين لتجميع ثروتهم وتأسيس مجموعة واحدة كوسيلة للوصول إلى الهدف الأسمى وهو السيطرة على الثروات والموارد الطبيعية واليد العاملة في العالم[١]، مبيناً كيف تم تنظيم وضبط الثروة الانكليزية ومن ثم السيطرة على المقدرات الاقتصادية فيها بواسطة المؤامرات التي كانت تُحاك على أيديهم وكيفية إنتاج الفتن والحروب والثورات.. ودفع الدول وتشجيعها على الاستدانة من هؤلاء المرابين المخططين أنفسهم، منبهاً إلى ضرورة أن تظل سلطتهم الناجمة عن سيطرتهم على المال خفيّة عن الأعين، وصولاً الى مناعة السلطة وقوتها، مخططهم الاستراتيجي. واستطرد «روتشيلد» مؤكداً:

– إن حقنا يكمن في قوتنا، ما يستدعي تبني دراسة نفسية الجماهير للسيطرة على زمامها.

– يجب أن تظل سلطتنا الناجمة عن سيطرتنا على المال خفيّة.

– يجب استعمال العنف والإرهاب كوسيلة مثلى لتحقيق أطيب النتائج.

– الحرية السياسية ليست إلا فكرة مجرّدة، والوصول الى الهدف يبرر استعمال الوسيلة المتّبعة لتحقيقه.

– على الذين يرغبون في الحكم أن يلجأوا الى الدسائس والخداع والتلفيق.

– الحضارة لا تبنيها الجماهير وإنما يبنيها الذين يقودون هذه الجماهير وقدراتهم المالية.

– استعمال المشروبات الكحولية والروحية والمخدرات والفساد الأخلاقي والرذائل لإفساد الشبيبة الصاعدة لدى الأمم المختلفة؛ وانتقاء نساء للعمل في أماكن اللهو والفجور التي يرتادها «الغوييم» (وتعني كل الناس من غير اليهود، ويستعملونها كذلك بمعنى الحيوانات).

– اغتصاب ممتلكات أو أموال أي شخص أو جماعة لتأمين المزيد من السيطرة والهيمنة والإذلال.

– لا وجود لما يسمى «الحرية، المساواة والإخاء» (شعار الثورة الفرنسية) باعتباره شعاراً فارغاً، ليس إلاّ.

– مبدأ إنتاج الفتن والحروب، الذي وضعه روتشيلد عام (١٧٧٣)، تبنته حكومات

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧٧ وما يليها.

بريطانيا والولايات المتحدة سياسة مشتركة لهما في العام ١٩٣٩، لتشكل تلك الفتن والحروب إنهاكاً للأمم المعنية.

– إفتعال الأزمات الاقتصادية والضائقات المالية، وأزمات البطالة العامة ونوبات المجاعة والنقص في المواد الغذائية، ما سيؤدي الى حق جديد هو حق وسلطة رأس المال في السيطرة.

– التسلل الى قلب الحركة الماسونية الأوروبية بهدف الإفادة من تغلغلها وسرّيتها، وتمكين جماعة المؤامرة تنظيم محافل الشرق العظمى التابعة لها مباشرة ضمن ما يسمى «الماسونية الزرقاء»، ومهمتها تنظيم النشاط التخريبي تحت ستار الأعمال الخيرية والإنسانية!! باستخدام أسلوب الخداع المتواصل للجماهير للسيطرة المطلقة عليها، مفصّلاً «روتشيلد» بعد ذلك دور العصيان المسلح وأهميته في حرب الشوارع: لينتقل بعدها الى دور الدبلوماسية، حسب تعبيره «لكي تتمكن المنظمة من إحلال عملائها، المتخذين صفة الخبراء» في العقول الاقتصادية والسياسية والمالية في المراكز الحساسة ليتمكنوا من القيام بالأعمال التي يُعهد اليهم بها دون خوف من افتضاح أمرهم، ما يسمى «القوى الخفية» التي تُسيّر الأمور والقضايا الدولية من وراء الستار، وصولاً الى الهدف المنشود وهو «الحكومة العالمية» التي تسيطر على العالم بأسره من خلال إنشاء احتكارات عالمية ضخمة تدعمها ثرواتنا المتحدة.

أما الحرب الاقتصادية التي تتأتى من الاستيلاء على الممتلكات العقارية والصناعات التي بحوزة «الغوييم»، (أي كل الناس من غير اليهود)، فتكون بالعمل على فرض ضرائب مرتفعه ومنافسة غير عادلة على التجار الوطنيين بغية تحطيم ثرواتهم ومدخراتهم الوطنية، ومن ثم إنزال الخراب بالأمة.(١)

في ذات السياق، سياق «الحكومة العالمية»، يعرض غسان العزّي لما يقوله زبيغنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر، في كتابه(٢) عن الولايات المتحدة الأمريكية التي أسماها «سيدة الرقعة العالمية». وما أصبحت عليه أمريكا منذ العام ١٩٩١ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٠–٨٦، وانظر: عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٦، ص ٣٤.

(٢) زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى. دار بيار باريس / ترجمة فرنسية ١٩٩٨، عرض: غسان العزي. جريدة الخليج الإماراتية ١٩٩٨. مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر ١٩٧٧–١٩٨١ استاذ بجامعة جونز هوبكنز وخبير في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية.

الشرقي عام ١٩٨٩، وبعد أن شاركت الولايات المتحدة مرتين في الحروب الأوروبية، وساهمت في وقف انتصار الفاشية والنازية. ولكن الانهيار والحروب خلقت نظاماً دولياً جديداً تمارس فيه الولايات المتحدة هيمنة مطلقة لفترة ممتدة.

ويتابع، غسان العزّي، في عرضه لكتاب بريجنسكي، ليقول، [يمكن رسم خطوط متوازية لصعود الولايات المتحدة مع تشكّل روسيا التي راحت، خصوصاً منذ القرن السادس عشر، تغزو سيبيريا تدريجياً ثم شواطئ البحر الأسود، قبل أن تصبح في القرن التاسع عشر قوة كولونياليه. وقد ترافق العداء الأمريكي لما يسمى «الامبريالية الأوروبية» مع هذا التوسع، وبدأت الحرب ضد إسبانيا إبان «الانتفاضة الكونية» التي قمعها الإسبان. وقاد هذا «النصر» أيام الرئيس الجمهوري روزفلت إلى سيادة أمريكا على بورتوريكو وجزيرة غويام ثم الفلبين، التي بقيت مستعمرة أمريكية حتى عام ١٩٤٥. كما تدخلت الولايات المتحدة أكثر من عشرين مرة في الكاريبي خلال القرن العشرين دفاعاً عن «مصالحها» التجارية والسياسية].

وأزعم أن الولايات المتحدة، مارست وقائع غير أخلاقية وشنيعة تحت ستار الصحة العامة، في الفترة بين عام ١٩٤٦ و١٩٤٨، في غواتيمالا، حيث أصيب مئات الأشخاص عمداً بأمراض تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بعد تجارب طبية بغيضة قدمت الإدارة الأمريكية اعتذاراً رسمياً بخصوصها في ٢٠١٠/١٠/١ إلى غواتيمالا لأجل ما اعتبر جريمة ضد الإنسانية.(١)

وبعد الحرب العالمية الأولى، ومع بداية التفوق الاقتصادي الأمريكي على أوروبا منذ بداية القرن العشرين، زاد هذا التفوق بسبب تلك الحرب التي انهكت الأوروبيين وأعادت الولايات المتحدة الى مقدمة الدول الكبرى. ولم تتوقف الولايات المتحدة عن التدخل في الشؤون السياسية الدولية، لتجد نفسها القوة العالمية الأولى المرتكزة على تفوق مالي وصناعي واقتصادي وبشري.

كما ينصرف بريجنسكي الى تحليل عميق للجيوبوليتيك (الجغرافيا السياسية) العالمي وللأهداف الاستراتيجية التي يجب على الولايات المتحدة أن تسعى لتحقيقها إذا أرادت الاستمرار في الهيمنة الحالية على العالم..(٢)

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٥٨، ٢٠١٠/١٠/٢.

(٢) زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى. دار بيار باريس / ترجمة فرنسية ١٩٩٨، عرض: غسان العزي. جريدة الخليج الإماراتية ١٩٩٨. مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر ١٩٧٧–١٩٨١ استاذ بجامعة جونز هوبكنز وخبير في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (يهودي).

إنها المدرسة ذاتها، والقوى الخفية ذاتها، التي خطط لها وأنشأها ولَوّنها آمشل ماير روتشيلد؛ وهي التجانس في الأسلوب والتجربة والدورللمشروع الأمريكي - الصهيوني المشترك بكل وسائله وأدواته وأهدافه. وقد لازمت أحلام البدايات الامبراطورية التوسعية الولايات المتحدة حتى التاريخ المعاصر، وصولاً إلى ما يُعرف الآن بنهج بوش، أو نهج الحرب الاستباقيه. وتوصّلت أبحاث المؤرخين والمفكرين الاستراتيجيين، وعلى رأسهم لويس غاديس، إلى أن معظم قادة أمريكا منذ عهد جيفرسون وجورج واشنطن، وصولاً إلى بوش الابن، يؤمنون بأن الغزو والتوسع يضمنان أمن الولايات المتحدة.(١)

ويرى غاديس أن الرئيس أندرو جاكسون غزا فلوريدا وأباد الهنود الحمر تطبيقاً لنهج التوسع والسيطرة، وأن الرئيس كوينسي آدمز كان يكذب على الكونغرس وينتهك الدستور ليشن الحروب من أجل مزيد من إبادة السكان الأصليين، ما يؤكد أن نهج بوش يعتبر إمتداداً لنهج جاكسون وكوينسي.(٢)

يتطابق ما يقوله تشومسكي وبريجنسكي وآمشل ماير روتشيلد واليزابيت مارتنيه ووليم غاي كار وروجيه جارودي حول الحروب والإبادة والسيطرة والتوسع والهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة، في الأسلوب والتجربة والدور، وبشكل مطلق، مع ممارسات المحتل الصهيوني في فلسطين.

بمعنى أن المؤسّس وواضع حجر الأساس والمرتكز الأول للاقتصاد الأمريكي والبنية المصرفية الأمريكية، وللقوة الصناعية الأمريكية، والهيمنة على المنظومة الدولية والقرار الدولي، وسياسة الإبادة والجرائم ضد الإنسانية ونهب ثروات الشعوب، والسياسة الاستراتيجية الداخلية والخارجية في العقل الأمريكي وفي الإدارات المتعاقبة، لا يشكل أساس انبثاق الوليد «الصهيوني» من قمقمه الأمريكي فحسب، بل هو المكّون المشترك للسياسة العدوانية التوسعية المشتركة التي تربط بين تجربة الولايات المتحدة بكل تاريخها الأسود وبين تجربة الكيان «الصهيوني»، الوكيل المؤتمن للإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط؛ لأن هذا الكيان من خارج «أسرة» المنطقة

---

(١) نعوم تشومسكي، مفكر وفيلسوف وبروفيسور لغات وناشط سياسي أمريكي (يهودي) ومنذ حرب فيتنام ارتبط اسمه دائماً بمعارضة السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، ومناهض للمشروع الصهيوني، محاضر في جامعة بوسطن في مارس/آذار ٢٠٠٩. انظر جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١١٩٧، ٢٠١٠/١/١٤.

(٢) المصدر نفسه.

وغريب عنها، ديناً وعرقاً وثقافة ومشروعاً. ولهذه الأسباب، فإن الكيان الصهيوني شريك موثوق للولايات المتحدة، ولا يحتاج لها بمقدار حاجتها إليه. وقد نجح هذا الوكيل الصهيوني المؤتمن في إثبات وجوده وإشهار دوره في المنطقة، منذ عام ١٩٤٨، وقدّم مؤهلات حظيت بالحظ الأوفر من القبول. فقد أثبت بالتجربة أنه الطرف الشريك القوي والناجح، والقادر على أن يتصرف بالمنع والردع، تاركاً للإمبراطورية الأمريكية تحصيل الأصول والأرباح، مقابل أن ترد له نسبته المقررة فيها.(١)

لذا، فان الدولة الأمريكية التي قامت على العنف والعنصرية والغزو الامبريالي، حفظت الدرس عن ظهر قلب. فبالحرب حقق جورج واشنطن استقلال أمريكا؛ وبالحرب حقق أبراهام لينكولن وحدة الولايات المتحدة الأمريكية وصنع الدولة الحديثة؛ وبالحرب أيضاً قامت هذه الدولة بتأمين جوارها القريب للقفز عبر المحيطات الى الأبعد والأوسع. ولم تحدث حرب عالمية في القرن العشرين إلاّ وكانت الولايات المتحدة طرفاً فيها. وفي الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة القوة الوحيدة التي استعملت السلاح الذري، وبأمر الرئيس ترومان، في هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين، لتجربته عملياً من ناحية، ولإنذار الاتحاد السوفييتي، من ناحية أخرى، قبل أن تحدثه نفسه بإمكانية أن يكون نداً للولايات المتحدة، متوهماً بانتصاراته ضد جيوش هتلر، ومن ناحية ثالثة كإعلان للعالم بأن عهداً امبراطورياً جديداً قد أطل على الدنيا، هو العهد الإمبراطوري الأمريكي.

في الحقيقة، لقد حققت الولايات المتحدة فوائد جمة من حروبها التي شنتها. فقد تضاعف إنتاجها الصناعي، وانتهى كسادها الاقتصادي، وبسطت سيطرتها، بفعل ثروتها المالية الهائلة، على العالم الغربي كما على المحيطين الأطلسي والباسيفيكي وعلى المناطق المقابلة لهذين المحيطين أيضاً. وبالطبع، استفادت الولايات المتحدة من تطاحن الدول التي كانت تحد من توسعها الإمبريالي، لأن الحرب أنهكت بريطانيا وفرنسا وحطمت المانيا واليابان، ما جعل أراضي معظم هذه البلدان وغيرها محطات وقواعد أمريكية، تنطلق منها طائراتها وصواريخها العابرة للقارات.

وحول الهمجية والإبادة الجماعية، يخلص الأدميرال الأمريكي «وليام ليهي»(٢)

---

(١) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق ٢٠٠٣، ص ٤٣ وما يليها.

(٢) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة «الإسرائيلية»، دار الشروق ١٩٩١، ص ٢٠٦.

إلى القول: «لقد انحدرنا الى درك السلوك الهمجي للعصور الوسطى عندما أقدمنا على استخدام القنبلة الذرية لأول مرة».

وهكذا، فقد كانت دعاوى «الإبادة الجماعية» و«المحارق» و«غرف الغاز» فرصة سانحة لأولئك القادة الأمريكيين، الذين كان يجدر بأي محكمة دولية حقيقية من بلدان محايدة أن تضعهم في قفص الاتهام كمجرمي حرب، إذ وجدوا في هذه الدعاوى ذريعة ما كانوا يحلمون بمثلها، من أجل تبرير، إن لم يكن محو، الجرائم التي اقترفوها بحق الإنسانية.

يعترف بذلك صراحة المؤرخ الأمريكي «و.ف. أولبرايت»[1] الذي يبدأ أولاً بتبرير «عمليات الإبادة المقدسة» التي ارتكبها يشوع خلال غزوه لبلاد كنعان. ويمضي إلى القول: «ربما نحن الأمريكيين آخر من يحق له الحكم على إسرائيل، إذ سبق لنا أن أبدنا آلاف الهنود في شتى الأرجاء الأمريكية. ثم جمعنا من تبقى منهم في معسكرات اعتقال كبيرة».

أما الحرب الباردة فيراها «نعوم تشومسكي» بأنها حرب الولايات المتحدة على الدول التي تحاول التمرد عليها، خاصة في العالم الثالث[2]. فالدولة التي تستقل بقرارها عن الولايات المتحدة تعتبرها الأخيرة مصدر خطر عليها؛ تماماً كما أعلن جهاراً جورج دبليو بوش «من ليس معنا فهو ضدنا». فالولايات المتحدة كانت تفرض تدخلاتها في شؤون الدول الأخرى، وتشن حروباً مثل حرب فيتنام، بحجة منع تمدد الاتحاد السوفييتي. وبعد سقوط جدار برلين في العام ١٩٨٩، بدأت الولايات المتحدة تبحث عن ذرائع جديدة تبرر بها تدخلاتها وانتهاكاتها لسيادة دول أخرى. بينما الرئيس «جورج بوش» الأب وقف على منصة الكونغرس (٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٩٠) يلقي خطابه التقليدي السنوي، الذي يقدمه كل رئيس أمريكي في بداية كل عام، وهو الخطاب المشهور باسم «حالة الاتحاد» ليقول بالنص: «إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولابد أن يكون هذا القرن الجديد أمريكياً، بمقدار ما كان القرن الذي سبقه – وهو القرن العشرون – قرناً أمريكياً» نتيجة لعصر البترول.[3]

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٠٦ وما يليها، بالأصل عن: و.ف. أولبرايت، من العصر الحجري الى العصر المسيحي – الترجمة الفرنسية، الناشر بايو ١٩٥١.

(٢) نعوم تشومسكي، .. محاضرة في جامعة بوسطن في مارس/آذار ٢٠٠٩، أنظر: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١١٩٧، ١٤/١/٢٠١٠.

(٣) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢، ص ١٩٧.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، كانت الولايات المتحدة تقاتل للسيطرة على مقدرات وثروات أمريكا اللاتينية، دون أن تتوقف عجلة الحرب الأمريكية. بل إن كل رئيس أمريكي كان يعرف أن مكانته بين سياسيي بلاده وفي تاريخها لا تكتمل إلا بأن تكون له «حربه الخاصة».

وطوال نصف قرن وأكثر من الحرب الباردة، خاض رؤساء الإدارات الأمريكية المتعاقبة حروبهم الساخنة مباشرة أو بالوساطة. فكان الرئيس «هاري ترومان» ساكن البيت الأبيض عندما عصفت رياح الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٥٢)، لكنه خاض حروباً ساخنة في كوريا وفي اليونان وفي إيران. وكان قد خلف «ترومان» على الرئاسة الأمريكية الجنرال «دوايت أيزنهاور» (عسكري من الأساس)، الذي لم تتوقف حروبه أيضاً، ولم يجنح إلى السلم وإنما اختار أسلوب الانقلاب من الداخل بالمخابرات وبالسلاح؛ وهو ما حدث ضد حكومة «أربينز» في غواتيمالا، وضد حكومة «مصدّق» في إيران، وهو العهد الذي عرف بالذهبي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.(١)

بعد «أيزنهاور»، جاء «جون كنيدي» بحربه التي افتعلها في خليج الخنازير ضد كوبا؛ ثم سنة ١٩٦٣ بفرضه حصاراً حول الكاريبي كاد أن يتسبب في حرب نووية مع الاتحاد السوفييتي؛ ثم مارس رجولته مرة ثالثة بفتح باب التدخل الأمريكي الواسع في حرب فيتنام.

ثم كانت رئاسة «ليندون جونسون» تكملة لرئاسة «كنيدي» حيث واصل حرب فيتنام الى النهاية. وكانت ذروة حروبه الخفية دوره في هندسة حرب الشرق الأوسط سنة ١٩٦٧ لصالح العدو الصهيوني وضد الدول العربية عموماً، وأولها مصر. وبعد «جونسون»، جاء «ريتشارد نيكسون» ليمد دائرة الحرب من فيتنام إلى لاوس وكمبوديا. وفي عهده دخلت الولايات المتحدة بمشورة وزير خارجيته «هنري كيسنجر» حروباً وانقلابات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبالذات ضد حكومة تشيلي الشرعية التي أدت الى مقتل رئيسها «أليندي». وكانت الذروة فيما يتعلق بالعرب دور «نيكسون» و «كيسنجر» في معركة العرب ضد الكيان الصهيوني سنة ١٩٧٣، إلى الدرجة التي دعت الرئيس المصري «أنور السادات» إلى قبول وقف إطلاق النار قائلاً في رسالة مكتوبة بخط يده إلى شريكه في الحرب، الرئيس السوري «حافظ الأسد»، بغض النظر عن مضمون هذا القول:

---

(١) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق ٢٠٠٣، ص ٥٠.

«إنني استطيع أن أحارب إسرائيل، ولكني لا أستطيع أن أحارب الولايات المتحدة».[1]

وكان «جيمي كارتر»، وهو الرئيس الأمريكي الوحيد الذي حصل على جائزة نوبل للسلام، بادئ الحرب بالوساطة ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان:[وكان «كارتر» ومعه مستشاره للأمن القومي «زبيغنيو بريجينسكي» ورئيس مخابراته «ستانسفيلد تيرنر» أصحاب نظرية تسليح الإسلام، لكي يطارد ويطرد الإلحاد الشيوعي في أفغانستان. وكان ذلك –الإسلام– المسلح والمدرب بواسطة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هو نفسه انتقام العناية الإلهية من أولئك "المسلمين" الذين رضوا أن ينخرطوا في صفوفه تحت رايات الجهاد المزعوم. فالمقاتلون المسلمون الذين حملوا السلاح أصبحوا هم الإرهابيين الذين تطاردهم الولايات المتحدة مستعينة بحكوماتهم].

وبعد سقوط جدار برلين في عام (١٩٨٩) بعدة أشهر، غزت الولايات المتحدة «بنما» واعتقلت الجنرال «نورييغا» لأنه لم يكن مؤيداً ومتحمساً لحربها الإرهابية التي شنتها على نيكاراغوا. وكان هذا في عهد الرئيس «رونالد ريغان»، صاحب الثقافة السينمائية الذي شن حرباً أخرى على جزر «غرانادا». وكانت تلك معركة قصد بها «ريغان» أن تغطي على مهانة الانسحاب الأمريكي المفاجئ من لبنان بعد نسف مقر قيادة قوات جنود البحرية الأمريكية «المارينز» في العاصمة بيروت، على يد المقاومة الوطنية اللبنانية الباسلة.

وجاء دور «جورج بوش» الأب، ليثبت - رجولته – بحرب الخليج الأولى، حين تحركت القوات العراقية صباح ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى داخل الكويت لينطلق الشقيق كالمارد غازياً. ومن يومها إلى الآن، والخليج سيول حمم ملتهبة، وشلالات دم مهدور، وأرض باتت ممراً ومقراً، بعد أن كانت عصية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. ومن ثم بنزوله (بوش) في آخر أيام رئاسته على شواطئ الصومال دون قتال في غزو شنه باسم الإنسانية!! ثم هجرها خلفه «بيل كلينتون» الذي أثبت بالسلاح هو الآخر، على شكل موجات من الصواريخ الموجهة إلى بغداد، وإلى الخرطوم، والتي عرفت بعملية عاصفة الصحراء.

أمام هذا الهول، وقف «زبيغنيو بريجنسكي» يقول للرئيس «جيمي كارتر»: «إن

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٢.

أزمة الخليج أصبحت عاطفية أكثر من اللازم، وشخصية أكثر من اللازم، وعسكرية أكثر من اللازم.[١]

أما المؤرخ «المحافظ» Niall Ferguson، فيتحدث بعاطفة ليس عن بطولات بناة الإمبراطورية البريطانية فحسب، وإنما أيضاً عن السلم.. والازدهار.. الذي يرى أن هذه الإمبراطورية، بعنصريتها وتوسعيتها وإبادتها وهيمنتها، هي التي قدّمته إلى العالم. كما يرى أن على الولايات المتحدة أن تصلّب موقفها وتنفق الأموال وأن تنتقل من مرحلة الإمبراطورية غير الرسمية إلى مرحلة الإمبراطورية الرسمية.[٢]

إن الولايات المتحدة مدانة اليوم بالأدلة الوافرة بممارستها للإبادة الجماعية؛ وهو ما تكشّف في الشكوى الجنائية التي قدمها «رامسي كلارك» المدعي العام الأمريكي السابق، ضد الولايات المتحدة[٣] لتسببها في موت أكثر من مليون ونصف شخص عراقي نصفهم دون الخامسة. ويوغل ساسة واشنطن في الإعلان عن أن سياسة الخنق والإبادة هذه في إحدى أغنى مناطق الطاقة في العالم لا يمكن التخلي عنها[٤]. وإذا كانت حرب «عاصفة الصحراء» قد مثّلت الترجمة الأكثر تطوراً لما يسمى ، مبدأ كارتر» واندثار الحرب الباردة، واختزلت في مسارها ونتائجها جملة من النماذج والمقولات الأمنية والسياسية التي بدت وكأنها ملامح نظام جديد في عالم القطب الواحد، فإن خيار الإحتواء المزدوج يأتي بمثابة التأطير الاستراتيجي الأهم لحرب عاصفة الصحراء، حيث بدت الضربات العسكرية للعراق عام ١٩٩٨، بمثابة التعبير الأكثر تطوراً لهذا الإحتواء؛ لذا فإن عملية «ثعلب الصحراء» كانت التجسيد الأكثر تجلياً لآلية البعد العسكري في سياسة الإحتواء، خصوصاً في تجربتها الاقليمية الخليجية، التي تبدو بيئتها بمفاعيلها الأمنية والسياسية لعقدين من التوترات في إطارها ومضمونها بمثابة امتداد نوعي. كما بدت الأزمة – المؤامرة – بين الولايات المتحدة والعراق مفتوحة على غير احتمال، خاصة مع تمسّك الخطاب الأمريكي الرسمي بخيار القوة العسكرية[٥]، في حين أن منطقة الشرق الأوسط، والعالم العربي

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، ١٩٩٢، ص ٢١٥ وما يليها.
(٢) ديفيد هارفي، الإمبريالية الجديدة، الحوار الثقافي – بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٤.
(٣) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٩٨، ص ٢٨٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٧، بالأساس مقالة لِ: لاري جيفيسكي في صحيفة الاندبندنت ١٩٩٧/٣/٢٧.
(٥) زبيغنيو بريجينسكي، برنت سكوكرفت وريتشارد ميرفي
Different Ideal Containment Foreign Afairs, Vol. 76, No. 3, May-June 1997, pp. 20-30
وانظر: دورية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٤٢، ص ٩.

في قلبها، بدأت تتعاظم أهميتها مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. ومع تسارع الطلب على البترول، أصبحت منطقة الخليج بفضل بترولها، المنطقة المؤثرة التي يتقرر على أرضها شكل القرن الجديد وهويته. غير أن ثروة بهذه الأهمية تتطلب حماية؛ ولهذا كانت هناك باستمرار خطة عسكرية أميركية، بل استراتيجية أمريكية بتدخل كثيف، لحماية الخليج وضمان إمدادات البترول.

وكان العراق طرفاً نشيطاً في ظاهرة الغضب الإقليمي. فقد خرج من حرب طالت ثماني سنوات مع إيران نشبت في ٢٢ سبتمبر/ايلول ١٩٨٠. وكان العراق داخلاً في إطار ما يسمى أمن الكيان «الصهيوني»، بسبب عدم وجود حدود بينه وبين فلسطين المحتلة؛ كما أنه غير ملزم باتفاقية هدنة مع الكيان الإسرائيلي ولم يدخل معه بالتالي في مفاوضات «سلام». بل على العكس من ذلك، فإنه اتخذ أكثر المواقف تشدداً إزاء أية محاولة لتسوية الصراع العربي – الصهيوني. وكان العراق، أولاً وأخيراً، طرفاً رئيسياً في قضية تكدس السلاح في منطقة الشرق الأوسط، لأن الولايات المتحدة اعتبرت أن الثورة الإسلامية في إيران، التي أطاحت بنظام الشاه، أقرب الأصدقاء إلى الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، قد وجهت ضربة قاسية لها؛ ومن ثم فإن واشنطن لم تدخر جهداً في تسهيل تسليح العراق حتى يستطيع صد المد الإيراني.

لهذا سعت الإستراتيجية الأمريكية، وخلال اجتماعات مجلس الأمن القومي الأمريكي برئاسة «جورج بوش» الأب، إلى ضرب إيران بالعراق والعراق بإيران من أجل استنزاف قوة البلدين في إطار سياسة «الاحتواء المزدوج». ودخل العراق بعد ذلك في «القلق الصهيوني»، ما عبر عنه سيل التحذيرات «الصهيونية» التي أبدت القلق.. مما يجري في مصانع العراق، وألحّت على ضرورة اتخاذ إجراء حياله.

وطوال الفترة ما بين دخول العراق إلى الكويت في أول أغسطس/آب ١٩٩٠، وحتى خروجه منها في فبراير/شباط ١٩٩١، كان جورج بوش وأركان إدارته يشعرون بأنهم في أول الطريق المؤدي الى تأكيد أن القرن الحادي والعشرين سوف يكون قرناً أمريكياً.

وتحت شعار «ضمان إمدادات النفط ومواجهة التهديدات الإقليمية»، بدأت الولايات المتحدة تعدّ العدة لاستراتيجية تدخّل كثيف في الخليج العربي، قوامها الإفادة من تراجع حدة الاستقطاب الدولي مع الاتحاد السوفييتي لصالح دور عسكري أمريكي أكثر مباشرة في المنطقة لضمان إمدادات النفط، ومواجهة ما تعتبره "أية تهديدات إقليمية". كما طلب وزير الدفاع الأمريكي «ريتشارد (ديك) تشيني» من

هيئة الأركان المشتركة إصدار التعليمات للقوات المسلحة لوضع خطط حربية جديدة لمنطقتي الخليج العربي وجنوب شرق آسيا[1]. ومنذ أن ورثت الولايات المتحدة الاستعمار البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت تتصرف تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً تجاه منطقة الخليج العربي، وكأنها مزرعتها الخاصة. وتحت ذريعة وأوهام وجود خطر سوفييتي أو اقليمي على المنطقة، انتقلت استراتيجيتها من «مبدأ أيزنهاور» القائم على سياسة الأحلاف الخاضعة لواشنطن، والمكمّلة لدور الاحتلال الصهيوني، إلى «حلف بغداد» بذراعيه نوري السعيد (في العراق) وعدنان مندريس (في تركيا)، إلى «مبدأ نيكسون» القائم على إعطاء دور مركزي لدول ذات وزن اقليمي تدور في فلك السياسة الأمريكية وتحافظ على مصالحها؛ وهو ما يعرف بدور «القوى البديلة» الذي فرضته في فيتنام، ومن ثم «مبدأ كارتر» الذي أطل مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، وتشكيل «قوات التدخل السريع» الشهيرة بالمارينز، لتكون الذراع الطولى للسياسة العسكرية الأمريكية في المنطقة.

وعندما فشل «جورج بوش» الأب في محاولته للحصول على مدة رئاسة ثانية، مفسحاً المجال أمام «وليم (بيل) كلينتون» لدخول البيت الأبيض، فإن هذا الرئيس الجديد لم يكن في فكره ـ حسب الآلة الإعلامية الأميركية ـ تغيير السياسات الأمريكية، وإنما كان في مزاجه تغيير أسلوبها. وظلت إدارة «كلينتون» على مدى ثمان سنوات تضع العراق تحت نظرها، باستمرار حصاره إقتصادياً وسياسياً ودعائياً، اعتقاداً منها أن الخنق يكون أشد قسوة من القتل، الذي يجيء سريعاً.

وفي أيام رئاسته الأولى، كرر «بيل كلينتون» توجيه موجات ضربات الصواريخ إلى العراق، التي كان آخرها عملية «ثعلب الصحراء». ويبدو أن ثمة شيئاً تحت السطح يعمل على تحويل ما هو في ظاهره انتهازية سياسية ضحلة إلى ما هو في جوهره قوة فاعلة مؤثرة، باقية في تاريخ الولايات المتحدة الجيو– سياسي. فالخوف من تنامي قوة العراق كان الشغل الشاغل للإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ وبالتوازي مع هذا، جرى الضغط على مفتشي الأمم المتحدة ورئيسهم في ذلك الوقت الأسترالي «ريتشارد بتلر»، يعاونه مساعده الأول «سكوت ريتر» – الذي اعترف فيما بعد أنه كان ينسق كل تصرفاته مع الكيان الصهيوني، وأنه زار الكيان سراً خلال فترة عمله اثنتين

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٣٩٣٣، ٨ فبراير/شباط ١٩٩٠، نقلاً عن جريدتي واشنطن بوست ونيويورك تايمز ٧ فبراير/شباط ١٩٩٠.

وعشرين مرة. وبموازاة ذلك أيضاً، جرى تشجيع المعارضة السياسية للنظام العراقي في المنافي البعيدة. ولكن بعد الأخذ بسياسة مناطق الحظر الجوي في جنوب العراق وشماله، التي فرضتها واشنطن خارج إطار الأمم المتحدة، جرى إنشاء مناطق آمنة في الشمال الكردي بالذات ليصبح المجال مفتوحاً أمام جماعات مقاومة متعددة الهويات والأعلام والوسائل، مدعومة بآلة الإعلام الأمريكية التي أخذت تشدد ضغطها على عصب النظام في بغداد.

في إطار هذا الفهم، شرّعت الولايات المتحدة جريمة التدخل العسكري الإيراني – التركي غير المشروع للأراضي العراقية. وإذا كانت حرب «عاصفة الصحراء» قد مثلت الترجمة الأكثر تطوراً «لمبدأ كارتر» واندثار الحرب الباردة، واختزلت في مسارها ونتائجها جملة من النماذج والمقولات الأمنية والسياسية التي بدت وكأنها ملامح نظام جديد في عالم القطب الواحد، فإن خيار الإحتواء المزدوج كان بمثابة التأطير الاستراتيجي الأهم لعملية «عاصفة الصحراء» حيث بدت الضربات العسكرية للعراق عام ١٩٩٨ أنها التعبير الأكثر تطوراً لهذا الإحتواء.(١)

في إطار هذا الفهم أيضاً، اتخذت الجهود الأمريكية لإسقاط نظام صدام حسين صيغة علنية وحقوقية غير مسبوقة. فللمرة الأولى في التاريخ، ربما، يوقع رئيس دولة قراراً يحمل عنواناً ينص صراحة على «تحرير» دولة أخرى، «قانون تحرير العراق»، القانون رقم H.R ٤٦٥٥.، البيت الأبيض، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وجاء بيان الرئيس بيل كلينتون خطة متكاملة لاحتلال العراق والإطاحة برأس النظام (صدام حسين).(٢)

وتقضي الخطة بالاعتماد على قيادات عسكرية أمريكية لإدارة العمليات الموجهة التي لعبت فيها بعض عناصر المعارضة العراقية ومرتزقتها دوراً أساسياً، وبدت الازمة بين الولايات المتحدة والعراق مفتوحة على غير احتمال، في اتجاه يدعو، جهاراً نهاراً، الى إعطاء الأولوية للخيار العسكري بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول، بينما حرص اتجاه آخر على الفصل ما بين رفض الخيار العسكري، في تلك المرحلة، وبين ضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة(٣)، على الرغم من أن المنظمة الدولية هي جهة الاختصاص الأصيلة لاتخاذ القرارات اللازمة

(١) المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٤٢/١٩٩٩، ص ٩.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، حسب وكالة الاعلام الأمريكية الرسمية.

(٣) عماد جاد، الأزمة العراقية، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل/نيسان ١٩٨٨، ص ٢٥٢.

ومتابعتها. إلا أن الولايات المتحدة حرصت على إقصاء المنظمة الدولية عن لعب أي دور في الأزمة، والقفز فوقها ومصادرة دورها وإطلاق يدها تحت راية «الشرعية الدولية».. لأن ممارسة الشرعية الدولية لأي دور يعنى إعادة الولايات المتحدة الى وضعها الطبيعي كواحدة من خمس دول تمتلك حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

وطوال مدة رئاسة «بيل كلينتون» للولايات المتحدة الأمريكية، كانت جماعة الضغط الجمهوري، المطالبة بالإمبراطورية والسيطرة على البترول والتحالف مع العدو الصهيوني، الشريك الرئيسي المعتمد في هذه المرحلة بالذات، تطالب بمقاضاة الرئيس كلينتون إثر فضيحة أخلاقية هزّت أركان البيت البيضاوي بتداعياتها، وسعّرت الصراع وصولاً الى ردهاته بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، عُرفت بفضيحة «مونيكا جيت» (مونيكا لوينسكي).

وحتى قبل أن ينقشع الغبار الذي أثارته عملية «ثعلب الصحراء» وتبدو جلية في الأفق معالم سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط ستكون ذات أثر كبير في تحديد خطوط مستقبل هذه المنطقة الغنية بالنفط، جاءت العمليات والضربات كوسيلة محققة لإحكام القبضة الأمريكية على بترول الشرق الأوسط، أكبر موارد البترول في العالم.

وإذا ما اقتربنا من الخطاب العنصري الدموي والدفين، الذي لا يليق بدولة عظمى تعتبر نفسها موئل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمدافعة عنها، نجد أنفسنا أمام تصريحين لمسؤولَين أمريكيَين بارزَين هما:

- وزير الدفاع «وليم كوهين» الذي صرح في المنتدى الاقتصادي في دافوس - سويسرا، وبالحرف: «في حال استخدام القوة، فإن هذا الاستخدام سوف لن يكون لمرة واحدة فقط؛ كما أن واشنطن ستستخدم هذه المرة أسلحة أكثر دقة وأكثر فتكاً مما سبق. وإن أي عمل عسكري لن يكون الهدف منه إزاحة «صدام» فحسب، وإنما تدمير قوة العراق أيضاً».
- المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة، «بيل ريتشاردسون»، يقول في مؤتمر صحفي آخر عقده في دافوس أيضاً (الأول من فبراير/ شباط ١٩٩٨): «إن العراقيين لا يستحقون تخفيف العقوبات ولن ينالوا هذا التخفيف. إننا لا نريد إعطاءهم أي مكافأة؛ فهم لا يستحقون شيئاً».(١)

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٦٨٣٤، ١٩٩٨/٢/٣.

إذن، الموقف الأمريكي، والبريطاني التابع له، من العراق يتعدى الخطاب العنصري، كما يتعدى سياسة الاحتواء أو إعادة التأطير، أو الاحتواء المزدوج الذي لا يزال دليلاً للسياسة الأمريكية والتحول الذي طرأ على آلياتها فيما يخص تحاشي الاصطدام الأمريكي بإيران. فهذا الموقف العدائي قائم على منظور أمريكي قوامه تدمير القدرات العسكرية العراقية وإعادة العراق وشعبه الى عصر ما قبل الصناعي، واستمرار تفوق الكيان الصهيوني؛ ولا يجوز إلا لهذا الكيان وحده أن يمتلك أسلحة الدمار الشامل، كي تكون له السيادة واليد الطولى. وهذه مسألة تدخل في صلب الاستراتيجية الأمريكية ومهامها تجاه المنطقة، وتجاهر بها واشنطن، وهو ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «مادلين أولبرايت» بعد إجتماعها إلى رئيس وزراء العدو «بنيامين نتنياهو» في ١٩٩٨/٢/١، بقولها: «إن مسألة ضمان بلادنا للتفوق الإسرائيلي مسألة غير قابلة للنقاش»[١] إضافة إلى مهام أخرى تتولاها قوات التحالف، وبخاصة الأمريكية والبريطانية، وهي:

- السيطرة على النفط في منابعه ومصابه وخطوط نقله أو إمداده، وطاقته الإنتاجية وأسعاره.
- محاصرة العراق وتجويع شعبه.
- حماية الكيان وتسويقه والتطبيع معه.
- ابتزاز سياسي واقتصادي، بل وصاية أمريكية.

والحاصل أنه في كل دوائر السياسة والقرار في واشنطن، تتكرر نفس الأسماء:

- ريتشارد تشيني، نائب الرئيس جورج بوش (الابن).
- دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع في إدارة جورج بوش (الابن).
- ريتشارد بيرل، رئيس فريق التخطيط الاستراتيجي في إدارة بوش (الابن).
- بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع (رامسفيلد).
- ريتشارد أرميتاج، نائب وزير الخارجية في إدارة بوش (الابن).
- جيمس والسلي، رئيس سابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.
- جوزيف ليبرمان وجون ماكين وحشد من أعضاء بارزين في الكونغرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري.
- فرانك كارلوتشي، رئيس شركة طاقة أمريكية كبرى.

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٦٨٣٣، ١٩٩٨/٢/٢.

وكان هؤلاء وزملاء لهم في الفكر والفعل هم الذين أشرفوا على بناء تحالف حرب الخليج الثانية ١٩٩٠–١٩٩١؛ وهم الذين خططوا لمؤتمر مدريد لتحقيق صلح شامل بين العرب والكيان الصهيوني سنة ١٩٩٢؛ وهم الذين ساعدوا على تمهيد السبيل للقاء بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، المعروف باتفاقية أوسلو لسنة ١٩٩٣.

وكان هؤلاء هم الذين كتبوا خطاباً موجهاً مباشراً الى الرئيس «بيل كلينتون» بتاريخ ٢٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، يهيبون فيه بإدارته أن تضع كل جهود الأمة «الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لتأكيد سيطرة الولايات المتحدة كخطوة أولى تضمن إزاحة «صدام حسين» عن حكم العراق. وكان من بين الموقعين على هذا الخطاب: «ريتشارد تشيني» و«دونالد رامسفيلد» و«ريتشارد بيرل» و«بول وولفويتز».(١)

ومما يسهل المهمة عليهم أنهم مع «رئيس» مستعد لأن يتأثر ويسمع ويندفع. وقد أقنعوه بأن استكمال مشروعهم ضمانة لمدة ثانية في رئاسته؛ وفوق ذلك فإن جماعة الإمبراطورية الأمريكية كانت تقدّر أن مشروعها لفرض سلام أمريكي على العالم (Pax Americana) لن يواجه معارضة جدية حتى من تلك القوى الأوروبية والاتحاد الروسي، وريث الاتحاد السوفييتي، والصين واليابان، التي ترى «الحالة الأمريكية المستجدة» وتفهم معانيها. وهو الوضع الذي يمنحها ميزة هائلة؛ إذ يتيح، بل يشكل، للولايات المتحدة وضعاً تاريخياً استثنائياً، تجمع فيه بين مقومات الجغرافيا السياسية والاقتصادية. وبينما هي سيدة الاقتصاد المعولم وركيزة الشركات عابرة القارات، فهي في الوقت نفسه الحائزة على أفضل مستويات القوة العسكرية في التوسع والإبادة والهيمنة.

وهنا، يجدر القول أنه كان ممكناً للولايات المتحدة في العقدين الماضيين أن تنفرد تماماً بالعالم العربي، وأن تتجاوز هدفها الاستراتيجي في المنطقة المتمثل بالسيطرة على نفط الخليج وتحقيق الأمن للكيان الصهيوني، إلى هدف ثالث وهو كسب شرعية انتخابية في الداخل الأمريكي لصالح الحزب الحاكم في البيت الأبيض والكونغرس، والهيمنة على منطقتنا العربية وقضاياها الكبرى كحلقة وسطى في سلسلة تفاعلات النظام السياسي الأمريكي نفسه، باعتبارها الساحة الرخوة التي يمكن فيها ممارسة

---

(١) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية، دار الشروق ٢٠٠٣، ص ١٣٦–١٣٧. وانظر: دورية وجهات نظر عدد فبراير/شباط ٢٠٠٣.

ما يمكن تسميته «التجريب السياسي» كسباً لأصوات وتعويضاً لانتكاسات، وتغييراً لميول في الشارع السياسي.

ويبدو أن اليمين الأمريكي ـ المحافظون الجدد ـ، وبعد ١١ سبتمبر/ايلول ٢٠٠١، قد وجد الفرصة مؤاتية لتطوير آلية التجريب السياسي في القضايا العربية لخطاب الداخل، عبر نوع من الهندسة الاستراتيجية بالتفكيك وإعادة التركيب معاً للمناطق الأكثر رخاوة وأهمية، مثّل العراق هدفاً مثالياً كونه يعاني من سوء سمعة دولية منذ التسعينيات، وكونه، وهو الأهم، لا يمثل تحدياً صعباً كالخطر النووي الكوري (كوريا الشمالية) مثلاً إذ يسهل ممارسة التجريب في سقفه الأعلى «العسكري» دون خطورة تذكر. ويقوم تصور اليمين الأمريكي على ركيزتين:

أولاهما: خبرة تاريخية أمريكية في العنصرية والتوسع والإبادة والهيمنة، تشي بقدرة الولايات المتحدة على تأديب القوى الراديكالية العربية، وربما باكستان وإيران بعد أفغانستان (من خلال خطة تلبي ما يوصف بأنه «الاختبار أو النموذج الأفغاني، في الاعتماد على قوات معارضة محلية مدعومة بالقوة الجوية الأمريكية. كما أن النموذج الأفغاني الداعي إلى دعم انتفاضة محلية، جذاب بشكل سطحي إلى الرئيس بوش. وفي أفغانستان أيضاً، كان الميزان العسكري بين المعارضة و«طالبان» متقارباً جداً..) (ولأفغانستان مقام آخر).

وثانيتهما: ملابسات سياسية مؤاتية، من وجهة نظرها ـ فهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تجيز لسياساتها أن تسنّ وتشرّع بالهراوة العسكرية ـ فيما تتعلق بأوضاع المنطقة وبنظمها الحاكمة المحافظة التي ليس في منظورها أو في جدول أعمالها مواجهتها بأي احتمال. كما أن شعوب المنطقة، وإن كانت تكره الولايات المتحدة، ليس بمقدورها توظيف هذه الكراهية ضدها لغياب الديمقراطية. فلا الشعوب قادرة ولا الأنظمة راغبة إذن في مواجهتها، من وجهة نظرها، وهو ما يجعلها تربة خصبة مستأنسة يسهل التجريب فيها بزراعة أنظمة أكثر تهادنية وليس أكثر ديمقراطية في الحقيقة.

وفي هذا السياق، يتم اللقاء بين التحدي الإقليمي، أي المشروع الصهيوني، وبين التحدي الدولي ـ الغطرسة الدولية ـ أي نزعة الإمبراطورية الأمريكية على أرضية المسيحية الصهيونية.

والمبدأ الأساسي هو أن حكومتَي الولايات المتحدة وبريطانيا مخولتان لاستخدام القوة سعياً وراء مصالح أولئك القابضين على زمام السلطة في هاتين الدولتين.

ويصرف النظر عن الأخلاق والقانون، خاضت الولايات المتحدة، وستبقى تخوض، والغرب معها والى جانبها، معركة الكيان الصهيوني بالنيابة، مستخدمين كل الوسائل غير المشروعة من تهديد ووعيد وابتزاز لإبقاء «الكيان» فوق الشبهات، ولإبقاء الملف النووي الصهيوني بعيداً عن التداول؛ فالمهم أن يبقى الكيان الصهيوني فوق القانون الدولي، وبمنأى عن أي سؤال أو محاسبة، وأن يخضع العرب والعالم لإرادة الكيان وسطوته.

لقد نجحت الولايات المتحدة، ومعها الغرب، في مهمتها وأكدت أنها بهذه السياسة لا تحترم الإرادة الدولية ولا القوانين ولا المعاهدات الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول وتحمي الأمن والسلم الدوليين؛ وهي ممارسات تطيح بميثاق الأمم المتحدة.

وكما تم احتلال أفغانستان والعراق، فإن العين على سوريا الآن. وهاهو مشروع تقسيم وتفتيت الوطن العربي ماثل أمامنا في العراق والسودان واليمن والصومال، حيث يدور الاقتتال في كل الأرجاء في المنطقة العربية، والسلاح العربي يُوجّه إلى الصدر العربي ليقتل العربي، تماماً كما هو في العالم الإسلامي؛ وباكستان خير دليل وشاهد.

فمن الأمن القومي إلى الأمن الاقتصادي إلى الأمن الاجتماعي، وصولاً إلى الأمن المائي، وكل ما هو حيوي في المنطقة، نخبها وقواها وثرواتها وجغرافيتها، بات مهدداً طالما أن الأمة لا تأخذ أمورها بأيديها وطالما أن التدخلات تفد إليها من كل حدب وصوب، حتى صار الكل يتطاول ويفرض عليها المعادلات والسياسات التي يريد؛ لأن العرب، ومنذ أربعة عقود، لم يستخدموا ما لديهم من أوراق قوة؛ بل إن الواقع المرير الذي تعيشه الأمة الآن هو مرحلة من أخطر مراحلها وسط أوضاع عربية وتحديات مختلفة وأخطرها الإمعان في تكريس القُطرية والتجزئة وتسعير الفتن؛ والحلف الأمريكي – الغربي - الصهيوني يكافىء من يعبثون بالثوابت ويفرّطون بالحقوق؛ خاصة وأن الكل يدرك أنّ هذا الحلف المعادي يصرّ على تنصيب نفسه وصياً على دساتير الأمم، مثلما هو قادر على فبركة المبررات والمسميات؛ يغزو ويحتل وينهب ويفتّت تحت دعاوى: الديمقراطية وحقوق الإنسان، يمليها هذا الحلف المعادي في إملاءات سياسية واقتصادية وأمنية، وصفقات عسكرية، وحتى ثقافية. وفي الأرجاء الغربية، تزرع أوكار النهب وتحصد الخيرة من القدرات العربية، كما تزرع بذور الفتنة وشرّها وشرورها، على حساب الأمه بتاريخها وحضارتها ومصالحها ومستقبل أجيالها ووحدتها. وصار عالمنا العربي يمثل فراغاً استراتيجياً مخيفاً من

الأفكار الكبرى بحجم القومية العربية التي تلوثت سمعتها ظلماً وعدواناً على أيدي من حاولوا استغلالها كمطية لأحلامهم؛ وأيضاً في غياب زعامات كبرى بحجم جمال عبدالناصر، ذاك العملاق الذي جسّد كاريزما هائلة ملأت آفاق عصرها.

أجل، لقد حل الإضطراب والانحراف في صميم أهداف ووسائل السياسة الخارجية لمركز الثقل في الوطن العربي، بفقدان أرض الكنانة دورها الريادي، كونها كانت وستبقى الباب والمفتاح؛ مما أحدث سباقاً لدول أقليمية كتركيا وإيران، ليكونا باقتصاديهما، وبدوريهما، لاعبَين رئيسيينَ في المنطقة. لذلك نزل الإيرانيون إلى الساحة لملء الفراغ، ومن بعدهم جاء الأتراك، ليتم اقتسام النفوذ في الإقليم، أو تقسيم الأدوار.. برعاية الولايات المتحدة..!